الوثيقة العربية لتعزيز التضامن ومواجهة التحديات

المعتمدة من البرلمان العربي في جلسته بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٩م
بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة – جمهورية مصر العربية

تقديم

انطلاقاً من مسؤولية البرلمان العربي وإدراكاً منه لحجم التحديات والمصاعب الجسام التي تعصف بالأمة العربية، أقر البرلمان العربي "الوثيقة العربية لتعزيز التضامن ومواجهة التحديات" في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٩م بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وسبق إقرار الوثيقة عقد اجتماع لمناقشتها ودراستها دراسة مُعمقة ومُستفيضة مع شخصيات وقيادات عربية رفيعة على مستوى رؤساء جمهورية ورؤساء وزراء ووزراء خارجية سابقين وعددٍ من كبار المفكرين والمثقفين والسياسيين العرب، وتم رفعها لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

تأتي "الوثيقة العربية لتعزيز التضامن ومواجهة التحديات" في وقتٍ يتعرض فيه الأمن القومي العربي لتحديات جسيمة تحيق بدولنا العربية؛ على رأسها القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة من قِبل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وما تعانيه بعض الدول العربية من نزاعات داخلية وعدم استقرار، ومنها ما يمر بأزمات اقتصادية طاحنة، وتشهد دول عربية أخرى تدخلات مدانة ومرفوضة في الشؤون الداخلية لها بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها، من خلال توظيف الطائفية وتكوين ورعاية الميليشيات داخل الدول العربية بغرض إضعافها وتفتيت وحدة مجتمعاتها، كما تشهد بعض الدول العربية أيضاً اعتداءاً على سيادتها من خلال دخول قوات عسكرية لدول إقليمية داخل أراضيها.

وتهدف الوثيقة لتعزيز التضامن العربي وتحصين المجتمعات العربية وتمتين العلاقات العربية العربية، لمواجهة هذه التحديات الخطيرة التي تستهدف أمن وسلامة العالم العربي، وفي مقدمتها نُصرة القضية الفلسطينية، والدعوة لوضع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي لمواجهة التدخلات السلبية لهذه الدول في الشؤون الداخلية للدول العربية، ووضع خطط لحل الأزمات في بعض الدول العربية التي تحتاج إلى تحرك عربي عاجل، كالجمهورية العربية السورية ودولة ليبيا تنقلهما من حالة الصراع إلى حالة الاستقرار وبما يضمن سيادتها ووحدة أراضيها وحفظ شعبها، ودعم جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية وبمشاركة عددٍ من الدول العربية، ودعوة وسائل الإعلام العربية التحلي بالمسؤولية وعدم إثارة الأزمات داخل المجتمعات العربية، والكف عن الحملات الإعلامية المُغرضة التي تستهدف قيادات الدول العربية وتفتيت مجتمعاتها، والتصدي لمحاولات إضعاف الدول العربية، ودعم المصالحات العربية العربية وتصفية الأجواء من الاحتقان، ودعم مبادرات الوساطة العربية لحل النزاعات القائمة في الدول العربية.

وينظر البرلمان العربي إلى "التضامن العربي" باعتباره حجز الزاوية والسبيل الأمثل لمواجهة التحديات وتلبية متطلبات المرحلة الحالية لكافة الدول العربية، بما يحفظ أمنها واستقرارها ووحدتها ويُحقق نهضتها وتقدمها

د. مشعل بن فهم السلمي

رئيس البرلمان العربي

الديباجة

- بعد الاطلاع على ميثاق جامعة الدول العربية.
- وعلى النظام الأساسي للبرلمان العربي.
- وعلى معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمم المتعاقبة والمبادرات التي صدرت عنها.

وانطلاقاً من:

- مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الصادرة عنها بشأن التدابير الرامية إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدولي، والتصدي للتدخلات في الشؤون الداخلية للدول.
- ميثاق التضامن العربي الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالدار البيضاء بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٥م الموافق ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٥ هجري.
- وثيقة"عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية" الصادرة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة عام ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥ هجري.
- وثيقة "المصالحة والتضامن العربي"، الصادرة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة عام ٢٠٠٩م الموافق ١٤٣٠ هجري.
- الإعلان الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشرم الشيخ بشأن صيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٥ الموافق ٩ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هجري.
- وثيقة تعزيز الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة الصادرة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة "قمة القدس" بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٨م الموافق ٢٩ رجب ١٤٣٩ هجري.
- الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب الصادرة عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٨ م الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٩ هجري.

واستحضاراً للتجارب العربية الناجحة في التضامن العربي:

١) إنشاء جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥م الموافق ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤ هجري، باعتبارها من أوائل المنظمات الإقليمية ومظلة جامعة لكافة الدول العربية.
٢) التضامن العربي الشعبي والرسمي مع فلسطين في عام ١٩٤٨م الموافق ١٣٦٧ هجري.
٣) التضامن العربي مع جمهورية مصر العربية للتصدي للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م الموافق ١٣٧٦ هجري.
٤) التضامن العربي في مواجهة القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) وداعميها أثناء حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣م.
٥) دعم قوات درع الجزيرة لمملكة البحرين في مواجهة محاولات إحداث الفوضى والاعتداء على مؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة والمدعومة من قوى إقليمية للتدخل في الشأن الداخلي لمملكة البحرين عام ٢٠١١م.
٦) التحالف العربي لدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية دفاعاً عن الشرعية اليمنية في مواجهة الانقلاب الذي قادته جماعة الحوثي عام ٢٠١٥م الموافق ١٤٣٦ هجري.

محاور الوثيقة

المحور الأول:
التضامن العربي: الثوابت والتحديات

١) ثوابت التضامن العربي:

أ. حق الدول العربية فى اختيار نظامها السياسي والقانونى واستقلال قضائها الوطني.
ب. احترام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.
ج. السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، وأن الشرط المسبق لتحقيقه هو إنهاء احتلال القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للأراضي العربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.
د. حق كل دولة عربية في التصدي لكافة المخططات التي تسعى للعبث بأمنها واستقرارها ونسيجها الاجتماعي، وصد أي اعتداء على مجتمعها ومواطنيها وعلى مؤسسات الدولة وأجهزتها.
ه. الحرص على دوام الأمن والسلام والإستقرار في الدول العربية، والالتزام بالمبادرة لتقديم العون لأي دولة عربية مُعتدى عليها، واتخاذ جميع التدابير والإمكانات لرد الإعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.
و. توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
ز. الرفض التام لأي نزعة انفصالية في أي دولة عربية.
ح. الرفض التام لأي موقف أو قرار أو إجراء على المستوى الاقليمي أو الدولي من شأنه المساس بسمعة ومكانة وقيادة أي من الدول العربية.
ط. التضامن مع أي دولة عربية تتعرض لاعتداءات إرهابية.
ي. الالتزام بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجماعات والتنظيمات التي تعمل من أجل بث الفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار داخل الدول العربية.
ك. الالتزام بالمبادئ الأساسية والقيم الإنسانية لحقوق الإنسان في أبعادها الشاملة والمتكاملة، والتمسك بمبادئ وأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها الدول العربية.
ل. التمسك بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

٢) تحديات التضامن العربي:

أ. استمرار احتلال الأراضي العربية من قبل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل).
ب. تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية في المنطقة العربية الذي يهدد سيادة الدول العربية.
ج. غياب استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي.
د. عدم الالتزام بالمبادئ المحصنة للعلاقات العربية من الاختراقات، لاسيما مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية.
ه. الخلافات الداخلية، والخلافات العربية العربية، وعدم تصفية الأجواء العربية من الاحتقان والاستقطاب.
و. صعوبة السيطرة على مصادر تمويل الإرهاب.
ز. التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت بيئة حاضنة ومجالاً خصباً لنشأة وترعرع التنظيمات الإرهابية.

المحور الثاني
مجالات التضامن العربي

(أولاً) التضامن بشأن التهديدات والتحديات الداخلية في العالم العربي:

١) القضية الفلسطينية، والأراضي العربية المحتلة من قِبل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل):

أ. التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس المحتلة.

ب. التمسك بمبادرة السلام العربية نصاً وروحاً وبكافة الاتفاقات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطين كاملة السيادة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م وعاصمتها مدينة القدس.

ج. رفض الاعتراف بالقدس عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل).

د. دعم الشعب الفلسطيني في الحصول على الاعتراف بدولته وحق العودة، وإجبار قوة الاحتلال على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلال الأراضي العربية.

ه. التصدي الحازم لأي قرار أو إجراء من شأنه المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس المحتلة.

و. إنهاء الإنقسام واتمام المصالحة الفلسطينية والتوافق على الاحتكام لإرادة الشعب الفلسطيني بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية ونزيهة يحضرها مراقبين من جامعة الدول العربية والبرلمان العربي.

ز. دعم مساعي دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ح. التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

ط. التأكيد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

ي. ضمان الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

٢) الدول العربية التي تحتاج إلى تحرك عربي عاجل:

أ- التضامن العربي مع الجمهورية اليمنية للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، وذلك من خلال الآتي:

- دعم الشرعية بالجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً.
- دعم جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥م، ورقم (٢٤٥١) لعام ٢٠١٨م.
- مطالبة كافة الأطراف في الجمهورية اليمنية بتحمل مسؤولياتهم من أجل الوصول لحلٍ سياسيّ ينهي الأزمة في اليمن.
- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاحترام قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) والتوقف عن تزويد جماعة الحوثي بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والأسلحة الذكية لإطلاقها على قوات الشرعية وعلى دول الجوار اليمني.
- إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أبناء الشعب اليمني ومحاسبة من يقوم بإعاقتها أو نهبها.
- منع تجنيد الأطفال في اليمن، والعمل على تسريح جميع الأطفال المجندين وإعادة تأهيلهم.
- تثمين الدعم الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت للجمهورية اليمنية.

ب- خطة عربية لحل الأزمة السورية تنطلق من الثوابت الآتية:

- التمسك العربي بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية، ومنع مشاريع تقسيمها، أو احتلال أي جزء منها.
- سرعة تشكيل الهيئة الدستورية المعنية بإعداد الدستور السوري الجديد.
- خروج كافة القوات الأجنبية والمليشيات والجماعات الإرهابية من الأراضي السورية.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والبرلمان العربي لإستكمال المؤسسات الدستورية.
- دعوة اللاجئين والنازحين السوريين للعودة إلى مناطقهم مع توفير الضمانات الكفيلة بعدم التعرض لهم.
- حضور جامعة الدول العربية في أي مؤتمرات أو مباحثات تتعلق بالشأن السوري.

ج- خطة عربية لدعم المسار السياسي في ليبيا تنطلق من الثوابت الآتية:

- الالتزام بالمسار السياسي والتوافق المطروح من قبل الليبيين.
- إقامة مؤتمر وطني عام يجمع كافة القوى الليبية للتوافق على برنامج وطني ينقل ليبيا من حالة الانقسام إلى حالة الوحدة واستكمال الاستحقاقات الدستورية والانتخابية، ووضع جدول زمني لإنهاء المرحلة الانتقالية والدخول للمرحلة الدائمة، والتزام الجميع بما يتم التوافق عليه في المؤتمر.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق الدستور الجديد للبلاد.
- الإسراع بتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية.
- دعم جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليبيا.
- دعم المؤسسات الرسمية في ليبيا وإنهاء دور الميليشيات المسلحة.
- طرد الجماعات الإرهابية الأجنبية التي تؤجج الصراع الليبي الليبي.

٣) التصدي لمحاولات إسقاط أو إضعاف الدول العربية وذلك من خلال الآتي:

أ. التضامن العربي لتقوية الدولة الوطنية القائمة والتصدي لمحاولات تفتيتها أو إضعافها.
ب. معالجة الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى إضعاف أو إسقاط الدول العربية.
ج. تمتين التعاون والتنسيق الدبلوماسي والأمني والعسكري بين الدول العربية.
د. تقوية المؤسسات الأمنية لحماية الدولة وتأمين قدرتها للتصدي لمحاولات تفكيك الدولة.
ه. دعم البناء الفكري والتوافق المجتمعي لتحصين الشعوب العربية من الدعوات المغرضة ومؤامرات تفكيك النسيج الاجتماعي للدول العربية.
و. دعم بناء المؤسسات، وتبني إصلاحات اقتصادية لزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة.
ز. دعم وجود مشاركة سياسية حقيقية من جانب المواطنين.
ح. استعادة منظومة القيم لبناء مواطن إيجابي في مجتمع منتج لترسيخ قوة الدولة.
ط. العمل على رفع الروح المعنوية لدى الشعوب العربية.
ي. تبادل الخبرات العربية بشأن وضع آليات تحصين المواطن العربي ضد الأفكار المتطرفة والهدامة.
ك. التأكيد على دور القوة الناعمة في إطار القوة الشاملة للتصدى لمحاولات إسقاط أو إضعاف الدول.
ل. أهمية دور الإعلام المسؤول القادر على تصحيح المفاهيم المتطرفة والهدامة التي تنشرها قوى مغرضة.

٤) التصدي للإرهاب والتنظيمات والجماعات الإرهابية والفكر المتطرف:

أ. تفعيل الاتفاقيات العربية المعنية بمكافحة الإرهاب.

ب. تطبيق توصيات "الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب" الصادرة عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية لعام ٢٠١٨م.

ج. تعميم التجارب العربية الناجحة في مجال مكافحة الإرهاب.

د. مواجهة الفتن الطائفية، والتطرف، وتمدد الجماعات الإرهابية، وتشكُل مليشيات مسلحة داخل الدول العربية.

ه. تجفيف منابع تمويل العمليات والتنظيمات الإرهابية، والعمل على تعزيز ورفع الوعي الخاص بشرعية نقل الأموال.

و. إنشاء مركز عربي لتنسيق الجهود في مجال الأمن السيبراني؛ لمواجهة الهجمات الإلكترونية وحروب الجيل الرابع.

ز. إعلاء الحوار الفكري مع الشباب العربي الذي يقع فريسة للفكر المتطرف أو يكون هدفاً له.

ح. دعم جهود إعادة الإعمار في المناطق والمدن التي خربتها التنظيمات الإرهابية في الدول العربية.

ط. اتخاذ كافة التدابير لحظر التحريض والتبرير والتشجيع على ارتكاب أعمال إرهابية.

ي. دور الاعلام المسؤول في التصدي للتنظيمات الإرهابية وأفكارها الإجرامية.

ك. قيام المؤسسات الدينية العربية بواجبها الشرعي للتصدي للآراء المنحرفة التي تبثها الجماعات المتطرفة.

٥) دعم المصالحات العربية العربية وتصفية الأجواء من الاحتقان، ودعم مبادرات الوساطة العربية:

وضع خطة عربية لتصفية الأجواء وإدارة الخلافات العربية العربية تعتمد على الآتي:

- التمسك بالتضامن العربي نهجاً وممارسةً، والسعي إلى إنهاء الخلافات العربية أياً كانت طبيعتها.
- تهيئة المناخ المناسب لتسوية الخلافات العربية العربية واتخاذ مواقف عملية لإنهائها.
- إعادة بناء العلاقات بين الدول العربية على أسس الإدارك العميق لحجم المصالح المشتركة في إطار الاحترام المتبادل.
- توظيف الدبلوماسية العربية الرسمية والشعبية لتصفية الأجواء.
- تكريس لغة الحوار في العلاقات العربية العربية مهما بلغت درجة الاختلاف.
- قيام وسائل الإعلام العربية بدورها في إشاعة ثقافة المصالحة وحل الأزمات ونبذ الإنقسام، وعدم السماح بترويج خطاب الكراهية والخطاب الطائفي والمتطرف.

٦) دعم المبادرات السياسية لحل النزاعات القائمة في الدول العربية بالطرق السلمية:

أ- إيجاد نظام أمن عربي جماعي يتيح للدول العربية تسوية النزاعات في إطار جامعة الدول العربية.

ب- وضع خطة عربية للإنقاذ والمعاونة لأي دولة عربية تتعرض لأزمة أو لنزاع داخلي، تستهدف الآتي:

- التعهد بإبقاء النزاع في إطاره العربي والحد من تدويله.
- اتخاذ تحركات جادة وسريعة لتنسيق المواقف العربي لوأد النزاعات في مهدها والتصدي لتصعيدها.
- الاستعدادت الفنية واللوجستية لمعالجة الأزمات الطارئة والاحتياجات الإنسانية العاجلة.
- عدم جواز التفريط في مبدأ وحدة الدول العربية مهما كان حجم النزاع القائم.

- تحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الدولة.

٧) التصدي للحملات الإعلامية المُغرضة التي تستهدف قيادات الدول العربية وتفتيت مجتمعاتها:

أ. التضامن العربي للتصدي للحملات الإعلامية الممنهجة التي تحمل الاتهامات الزائفة، وتتداولها بعض وسائل الإعلام المغرضة للنيل من قيادات وسمعة ومكانة أي من الدول العربية.

ب. التزام كافة وسائل الإعلام العربية بميثاق الشرف العربي.

ج. تأسيس إعلام عربي مسؤول لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية.

(ثانياً) التضامن العربي وآليات التعامل مع القوى الإقليمية والدولية

١) التصدي لمحاولات التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال الآتي:

أ. الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبادئ احترام سيادة الدول والنُظم الشرعية فيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ب. التأكيد على وحدة الموقف العربي في الهيئات الدولية، وتنسيق المواقف العربية في التصويت أمامها.

ج. التضامن التام مع أي دولة عربية في التصدي للاعتداء على سيادتها أو المساس بقادتها أو محاولات تفتيت نسيجها الاجتماعي.

د. التضامن مع جمهورية السودان لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ه. التأكيد على اتخاذ المبادرة العربية بما يكفل ويمّكن الدول العربية من التعامل على نحو فعال مع التهديدات التي تواجهها والمخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي.

و. تعميم تجربة البرلمان العربي في البرلمانات الوطنية بإنشاء لجان لرصد التقارير المغلوطة عن العالم العربي.

٢) التصدي لمحاولات التدخل الإقليمي في الشؤون الداخلية للدول العربية:

أ- وضع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية تهدف إلى:

- التصدي لمحاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتصدير الثورة، وسحب ميليشياتها وعناصرها المسلحة من كافة الدول العربية وبالأخص سوريا واليمن.
- التأكيد على الدعم العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحقها في إستعادة جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وبسط سيادتها الكاملة عليها.
- التصدي للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وما تقوم به من تأجيج طائفي بما في ذلك تكوين ودعم الميليشيات في عدد من الدول العربية.
- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاحترام سيادة الدول العربية وفقاً لمبادئ حُسن الجوار ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ب- وضع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجمهورية التركية تهدف إلى:

- مواجهة أطماع الجمهورية التركية في المشرق العربي عسكرياً وسياسياً.
- التصدي للمحاولات التركية التي تقوم باحتضان ودعم أفراد وجماعات ومنابر إعلامية وقنوات فضائية هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية.
- المطالبة بسحب القوات العسكرية التركية من سوريا والعراق.

- إلتزام تركيا بقرارات مجلس الأمن رقم (١٩٧٠) لعام ٢٠١١م، ورقم (٢٢٩٢) لعام ٢٠١٦م، ورقم (٢٣٥٧) لعام ٢٠١٧م التي تحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا.
- وضع حد لمحاولات تركيا للتحكم والسيطرة على منابع وممرات ومصادر المياه بالوطن العربي.

(ثالثاً) التضامن العربي لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

١) وضع خطة عربية متدرجة ومجدولة زمنياً لتحقيق الحد الأدنى للتكامل الاقتصادي في العالم العربي من خلال الآتي:

أ. تحييد العمل الاقتصادي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الخلافات السياسية الطارئة.

ب. التأكيد على ربط التكامل الإقتصادي بالتنمية الشاملة في شتى المجالات الزراعية والصناعية وتنمية الموارد البشرية.

ج. معالجة المعوقات التي تحول دون تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

د. وضع برامج عربية مشتركة للانتقال إلى اقتصاديات المعرفة والاقتصاد الرقمي.

ه. إنشاء منصات عربية لتشجيع البحث العلمي والابتكار والاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة.

و. تنفيذ برامج عربية لتحقيق الاكتفاء العربي الذاتي وخاصةً في مجال الأمن الغذائي.

ز. تطوير الترابط والتكامل الجغرافي، ونظم الاتصالات والطرق البرية والمواصلات بمختلف أنواعها.

ح. تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية، ومراجعتها ومناقشة مدى الحاجة إلى تحديثها.

ط. صياغة العلاقات الاقتصادية العربية مع التكتلات الأخرى على أساس التكافؤ والندية.

ي. إنشاء بنك عربي للتنمية لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

ك. إنشاء حاضنات اقتصادية عربية لرعاية الابتكار والتميز والإبداع في كافة المجالات.

٢) قضايا المياه في العالم العربي:.

أ. التصدي للمحاولات التي تمس حقوق الدول العربية في حصصها المائية الثابتة.

ب. الربط بين الأمن المائي والأمن الغذائي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتضييق الفجوة الغذائية العربية.

ج. وضع تصور مستقبلي للموارد المائية العربية وسبل تنميتها لمواجهة التغيرات المناخية.

٣) التضامن العربي للمحافظة على التراث والآثار العربية:.

أ. تكليف البرلمان العربي بإعداد مشروع قانون عربي موحد لحماية الآثار العربية.

ب. العمل على إستعادة الآثار العربية المنهوبة، وحماية الآثار الحالية من مخاطر الحروب والصراعات وترميم ما أُتلف منها.

ج. التصدى لممارسات القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) في تدميرها وتزييفها لآثار فلسطين وخاصةً آثار القدس.

٤) التضامن العربي في دعم اللغة العربية:.

أ. وضع السياسات الوطنية والعربية اللازمة للنهوض باللغة العربية.

ب. تبني مشروع لدعم المحتوى العربي الرصين على شبكة الانترنت.

ج. اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية في المحافل والمؤسسات الدولية.

د. تعزيز الاستثمار في تعليم وتعلم اللغة العربية.

ه. دعم حركة الترجمة من وإلى اللغة العربية.

(رابعاً) تكوين آليات ومؤسسات لتعزيز التضامن العربي

١) تطوير جامعة الدول العربية على نحو يكفل لها مواجهة التحديات التي تتطلبها تطورات الأوضاع في الوطن العربي.
٢) تفعيل مجلس السلم والأمن العربي لممارسة كافة المهام المنوطة به.
٣) تفعيل لجنة الحكماء وإعطائها دورًا هامًا في اقتراح الحلول المناسبة لتسوية النزاعات العربية-العربية.
٤) الإسراع في إنشاء محكمة العدل العربية والتي أحد اختصاصاتها حل النزاعات العربية العربية.
٥) تفعيل الآلية العربية للإنذار المبكر ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٦) انضمام الدول العربية إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان.